المصطلح في الخطاب النقدي المغاربي هل تواضع واصطلاح في التوظيف والاستعمال؟ أم اقتراض واستهلاك لمصطلح غربي؟

د. محمد العيمش جامعة ابن خلدون ملحقة قصر الشلالة، الجزائر

مقدّمة

المصطلحات مفاتيح العلوم والمعارف كلها، وهي بيت القصيد للمُخَاطِبِ والمُخَاطَبُ ومجمع الحقائق المعرفية، وسمة كل حقل معرفي بعينه، وبه يتم تبادل المعارف والأفكار، ومزية بَيِّنة عن تبلور الوعي النقدي المنهجي نتيجة للمواضعة الاجتماعية والثقافية والفكرية للمصطلح التي تبناها أصحابه مما جعل منه شفرة قابلة للفهم والتواصل للخروج من فكرة "اللامنهج" أوما يُسمى بالعشوائية في الحكم النقدي إلى الوعي المنهجي القائم على أسس ومعايير اصطلاحية تم التواضع عليها بشكل أكاديمي من طرف الباحثين في الفكر الثقافي والنقدي.

إلَّا أن الخطاب النقدي المغاربي لازال مستشكلا كونه مَنعوتٌ بالتبعية للفكر النقدي الغربي، لأن الباحث أخذ المفاهيم النقدية دون تقصي لمراحل الحركة النقدية الغربية ومرجعياتها وآلياتها ومناهجها، وأدواتها ...،متجاهلاً ما يلاءم الإبداع الأدبي في حضيرته النقدية العربية خصوصا، بل إن كثيراً من المفاهيم النقدية التي وظفها جاهزة، هذا ما وصَّفَ المصطلح النقدي المغاربي بأنه نتيجة ترجمة وتعريب لما يقابله المصطلح الأجنبي ليس إلاَّ.

واعتبارا لما سبق حاولنا من خلال هذه المداخلة الحفر في بعض السبل التي يمكن أن تُمكِّنُ من تدارس-المصطلح النقدي المغاربي-من خلال بيئة نقدية عربية، وإحداث تصاقب بين المصطلح والمدونة، فهل يمكن للنقد المغاربي تلقُّف المصطلح الغربي معرَّبا تعريبا صوتيا؟ أم أنه بحاجة إلى ترجمة دالة حُبلى بالمحمول المعرفي للمصطلح قبل الصوتي؟ أم أن الأمر يحتاج إلى حفر معرفي جاد وهادف في الجذور الفلسفية والأيديولوجية للمصطلح؟ ناهيك عن الصعوبة التي تزيد عندما يتعلق الأمر باختيار المصطلحات الضرورية للترجمة والنقل والبحث من الناحية المفهومية.

فهلْ سَلِمَ المصطلح النقدي من ضيم المترجم كما يقول الجاحظ[1] ؟، أم أن القضية كلها تحتاج إلى مصطلح جديد تواضع واصطلح عليه أهل الاختصاص وكذلك خلفية معرفية جديدة ومنهجية جديدة لِتُعادَ رِحلةُ البحث للحفر في التراث العربي عن مصطلح عربي محض بعيدا عن المهاجنة النقدية. ؟

الصيرورة التاريخية للمصطلح:

بدأ الحفر عن المصطلح النقدي العربي في مطلع السبعينيات، حيث تشير البحوث والدراسات أن صورة النقد الأدبي في مصر برزت إلى الساحة النقدية في النصف الأول من القرن العشرين أوقبله بقليل، بشكل انطباعي وذوقي وهذا ما أشار إليه الدارسُون في نقد"طه حسين"، كما أنه لم تخضع أوليات النقد الأدبي في اليمن (1939-1948م) للمقاييس أوالمعايير النقدية المحترفة ولا للمدارس أوالمذاهب، وما وافق منها بعض المناهج المذاهب النقدية فقد كان من قبيل المصادفة ليس إلَّا. [2]

وقد حرص النقد الفني في -المغرب-على إثارة قضايا مستويات اللغة بين الفصحى والعامية ومناقشة أزمة الأدب بين قديمه وجديده واستمر الحال حتى مطلع الستينيات، ولم يظهر وقتذاك اهتمامٌ متمرس بالمصطلح النقدي يخاطب علاقة هذا الأخير بمناهج النقد الحديثة، بل حَدَّدت وضعية المصطلح بوصفها "ثمرة مناخ

[1] ينظر: أبو عثمان الجاحظ، البيان والتبيين، تر: عبد السلام هارون، ج 1، ص368.

[2] ينظر: عبد العزيز المقالح، أوليَّات النقد الأدبي في اليمن" 1939-1948"، ص6.

سوسيوثقافي وأدبي" محكوم أولاً، بقلة الإنتاج والابتكار النظريين بالقياس إلى الثقافات التي تبلورت فيها في الأصل، وبمحدودية النصوص الإبداعية في المستوى الكمي لا في المستوى النوعي. [1]

أُستخْدِمَ المصطلح لأول مرة في النقد الأدبي في المغرب في كتاب "المصطلح المشترك في نقد الشعر" عام 1977 لـ"إدريس الناقوري"، حيث ربط مفاهيم المصطلح النقدي وحدوده بالمناهج النقدية الحديثة، وبخاصة البنيوية التكوينية، وبالرغم من معالجته لأنموذج من النقد الأدبي القديم إلاَّ أن المهيمن على جهود النقاد المغاربة في وضع المصطلح من خلال متتبعي الحركة النقدية؛ أنها تفتقد للمزاوجة بين المصطلح والتراث النقدي العربي.

وفي الجزائر اهتم النقد الأدبي بالمنهجية الحديثة، وخصوصا الحقل السيميائي، وكذا السردي في الثمانينيات، وأنيطت مصطلحات السيميائية بالعلامة في التراث النقدي عند العديد من النقاد أمثال "عبد الملك مرتاض" و"عبد الحميد بورايوورشيد بن مالك"، حيث سعى "عبد الملك مرتاض" إلى تعزيز المصطلح النقدي في المناهج الحديثة مزاوجا بين القديم والحديث من أجل عَطاء نقدي أصيل ذي خصوصيات تاريخية، لها جذور في التاريخ، ولها امتداد في أعماق الحداثة، وهوما أعطى لدراساته سمة مميزة تكشف عن مدى استيعابه للنظريات النقدية الحديثة وإلمامه بالتراث العربي وعدم إهماله له لذلك نجده في أغلب دراساته الحديثة يميل إلى التركيب المنهجي. [2].

كما اهتم "السعيد بوطاجين" بعد هؤلاء اهتماما متميزا بالمصطلح وعلاقته بالتراث النقدي واللغوي عند العرب، مع التركيز على الاستعمالات النقدية للمصطلح في التراث الأسلوبي والبلاغي العربيين، وحاول من خلال مجموع دراساته وبحوثه أن يعقد علاقة وطيدة بين المصطلح النقدي وأصوله الفلسفية، وستكون لنا عودة إلى جهود

[1] ينظر: عبد الحميد عقار، أفق الخطاب النقدي بالمغرب، في كتاب النقد الأدبي بالمغرب، ص111.
[2] ينظر: عمار زعموش، النقد الأدبي المعاصر في الجزائر، قضاياه واتجاهاته، ص185.

"السعيد بوطاجين" من خلال كتابه "الترجمة والمصطلح" فيما سيأتي في ثنايا هذه المداخلة.

لم تتخلف حركة النقد في السعودية عن المناهج الحديثة بعدما كانت غارقة في مجموعة من التيارات التقليدية، حيث سارعت بالانخراط في مناهج النقد الحديثة مثل التأويل (Herméneutique) المعتمد على علوم النفس والتاريخ والإناسة نحوقراءة العمل الأدبي وفك شفراته، ليتموضع الناقد داخل النص متجهاً إلى الأعلى، كما أن الناقد لا يجب أن يكون مقيداً في تيار أومذهب نقدي محدد، أوحتى مذهب أدبي واحد، فهويتحرك في نقده مع كل التيارات التي تتماشى مع الإبداع نفسه، فالنقد تابع للإبداع، وتقيد الناقد بمذهب واحد قد يجعله هوالآخر مسرحا للنقد من الذات الأخرى.[1]

وقد اعترف النقد السوري أخيرا بمكانة المصطلح النقدي، وبدا ذلك واضحا في كتاب" سعد الدين كليب "النقد العربي الحديث، مناهجه وقضاياه"، الذي يركز على أن النقد الأدبي هو علم النص أو هو علم الظاهرة الأدبية، إننا إذ نستخدم مصطلح العلم، في هذا المقام، نستخدمه وفي الذهن مصطلح العلوم الإنسانية التي يشكل النقد الأدبي حقلاً من حقولها، ومن المعروف أن هذه العلوم لا تستطيع أن تُضاهيَّ العلوم التجريبية، في مسألة الدقة العلمية.[2]

جهود المجامع والهيئات العربية في الحفرعن المصطلح:

اهتمت الكثير من المجامع والهيئات العربية بقضية المصطلح بُغية الوصول إلى صيغة موحدة في نقل المصطلح النقدي من مصادره اللغوية، أو بحثا منها على سبل تكفل لها لإيجاد منهج يليق بارتحال المصطلح من بيئته الأم إلى بيئات أخرى مختلفة، إلاَّ أن الخلل الذي أصاب الجهود الفردية عند النقاد العرب هو ذاته الذي آلت إليه نتائج هذه المجامع، وإنْ كان ذلك ليس غريبا على هيئات هي نفسها لم تجد أرضية مواضعة للغة التي بها يفتح النقاش في واحدة من أهم آليات تطوير الدرس النقدي العربي.

[1] ينظر: سلطان سعد القحطاني، النقد الأدبي في المملكة العربية السعودية، نشأته واتجاهاته، ص206.
[2] ينظر: سعد الدين كليب: النقد العربي الحديث، مناهجه وقضاياه، ص3.

حيث تناول "السعيد بوطاجين" في كتابه "الترجمة والمصطلح"، دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد. بالتحليل والنقد خمسة مجامع لغوية هي: المجمع العراقي والمجمع المصري والسوري والأردني والجزائري[1]، إذ عرض لظروف نشأة المجمع العراقي ومنهجيته في العمل معتبرا ما قام به هذا المجمع مقبول جدا إذا ما قورن بغيره من المجامع وكذا بنوعية الإمكانات المتاحة، إلا أنه أعاب على المجمع بعض الثغرات المنهجية والإجرائية في التعامل مع المصطلح والمراجع والمجلات المتخصصة.[2]

انتقد "سعيد بوطاجين" في بحثه هذا مجمع القاهرة بشدة، خاصة ما تعلق بطريقة عمله المتشبعة بالروح القطرية أكثر من تشبعها بالروح القومية، وكذا علاقة المجمع بالتراث، حيث اتخذ المجمع قرارات كثيرة تعنى بالترجمة، ومن المدهش أنه لم يلتفت إلى القرن العاشر الميلادي وما بعده، لا إلى طروحات جابر بن حيان ولا إلى الكندي والخوارزمي وابن سينا أوأبي حامد الغزالي، ولا إلى مرحلة استقرار المصطلح الفلسفي الذي سيؤثث علوما لغوية متشعبة لم تستطع البحوث الجديدة تجاوز الحدود التي وصلت إليها.

أما مجمع دمشق فقد ذكَّر فيه بمبادئ إنشائه وحيثيات عمله وأنكر عليه الإفراط في التنظير وشوفينية اللغة وعدم الانضباط في الإجراء[3]، وهي المؤاخذات عينها التي طالت مجمع الأردن مع اشتراك جميع المجامع في نقد "سعيد بوطاجين" المتعلق بتركيز هذه المجامع على المصطلحات التقنية وإهمالها لمصطلحات العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تكتسي أهمية بالغة في التأسيس لمرجعية ترجمية صلبة، إضافة إلى سوء التنسيق والضبط والالتفات إلى المباحث التراثية.

أما مجمع اللغة العربية الجزائري فقد عرض له "سعيد بوطاجين" من خلال بيانه التأسيسي الذي شرح فيه أهداف تأسيسه وقانونه الأساسي، وقد هزَّ الناقد عرش

---

[1] ينظر: السعيد بوطاجين، الترجمة و المصطلح، دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد، ص15 وما بعدها .

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص18-20.

[3] ينظر: نفسه، ص 38.

هذا المجمع عندما عرض للأخطاء اللغوية والمفهمية في قانونه الأساسي ولغته الصامتة، فإذا كانت أخطاء من هذا النوع ترد في القانون الأساسي الذي يُعدُّ مقدمة لعمل احترافي يسهم فيه متضلعون في اللغة العربية يتقنون لغة أجنبية أوأكثر، فلا ندري كيف ستكون نتائج ترجمة مصطلحات حقل معرفي أوأكثر، على تراثها وتعقيدها وتباين سياقاتها ومرجعياتها.[1]

إلا أن وجود مثل هذه المجامع العربية محمود في تفعيله لانشغال المعرفة العربية بمسألة المصطلح، كما أنها قد أسهمت في البحث عن مناهج بديلة وآليات أكثر جرأة في التعامل مع المصطلح الوافد أوالأصيل غير المتداول كثيرا من التراث النقدي العربي.

المناهج التي استند عليها العرب في دراسة المصطلح.

أ/ المنهج التاريخي:

يسعى هذا المنهج إلى رصد التطورات التي عرفتها دلالة بعض المصطلحات، إذ يقدم للمهتمين بهذا الصنف من المعرفة الجديد عند البلاغيين وتقريب فنون البلاغة مع ربطها بالنصوص، للحصول على اكتشاف سليم لهذا الفن الأدبي، وعلى الرغم من جهود بعض الباحثين فإن هذا المنهج الذي يعمدُ إلى الوقوف على المعنى اللغوي، ثم الانتقال إلى تحديد دلالته الاصطلاحية اعتمادا على التطور التاريخي، لم يلتفت إلى البحث في مصطلحات أخرى بُغية المقارنة وفتح مجالات متنوعة ومختلفة، بل اكتفى بعدد محدود من المصطلحات لمتخرج عن دائرة الفصاحة والبلاغة والبيان والبديع.

والحق أن هذا المنهج ولكي يضمن الحد الأدنى من الدقة في نتائجه، عليه أن يستوفيَّ ما يلزم من الدراسة العلمية من جهة الاحتواء الكامل للمادة، وهذا لا يكون إلا باستخدام آلية الإحصاء، إذ لم يشتغل أصحاب هذا المنهج على وضع فهرسة دقيقة لأماكن ذكر المصطلح وأزمنتها، بل وإن كان ذكرٌ من هذا القبيل فقد غابت عنه الدقة

[1] ينظر: السعيد بوطاجين، الترجمة و المصطلح ، ص 48.

والأمانة، كما لم تخضع النصوص التي وردت فيها تلك المصطلحات للقراءة والتحليل اللازمين.

تتأزم إشكالية المنهج التاريخي في دراسة المصطلح حينما تحجم الدراسات عن تتبع وجود المصطلحات محور الدراسة في المخطوطات، إذ غالبا ما تكتفي برصد تطورها من خلال المادة المطبوعة والمنشورة، متجاوزة في ذلك المؤلفات والمدونات التي فُقدت لسبب من الأسباب، والحق أن ما هومهمل في هذا المجال ربما يفوق بكثير ما هورسمي ومجدول في المكتبات العربية، إلا أنه يبقى من العدل والإنصاف أن نعترف بأن الإحاطة بالمادة اللغوية والنقدية المصطلحيتين في التراث العربي غير الرسمي وغير المنشور أصلا أو تحقيقا أمرا عسيرا على باحث يتحرّى المنهجية والأكاديمية في البحث والتدوين والدراسة.

لا مناص إذن من العودة بهذا المنهج إلى قليل من الرشد المعرفي الذي يخوّلُ للباحث الحفر في التراث المعرفي المغاربي، مستدلا على كل استخدام لغوي أو نقدي مارسه الدرس النقدي أو اللغوي في مرحلة الاكتفاء باللغة العربية في العصر العباسي على سبيل المثال، وما رافق ذلك من إقدام لافت على ترجمة كل المعارف والعلوم الفارسية والتركية واليونانية، ولسان الحال وقتذاك أن اللغة العربية غنية على أن تصمت حروفها ومفرداتها أمام أي نوع من المعرفة الإنسانية.

ب/ المنهج الوصفي:

يهدف المنهج الوصفي إلى الوقوف على الواقع الدلالي للمصطلح، كما يُشترط فيه القيام بإحصاء النصوص التي وردت فيها المصطلحات وذلك مراعاة لتوقف بعض المصطلحات على بعض، وضرورة تصور المصطلح في حجمه الحقيقي ودراسة المواد الاصطلاحية بالمعاجم اللغوية، وذلك من أجل تيسير السبيل أمام مفهمة صحيحة للمصطلح وتذوقه، وتصويب الأخطاء التي يكون الإحصاء قد جلبها من قبل، ودراسة مصطلحية تراعي ذكر المصطلح والعلاقات التي تربطه أوتفصله عن سواه.

لم يخلُ الدرس النقدي المصطلحي من جهود بعض النقاد والباحثين الذي اعتمدوا المنهج الوصفي من أجل تحديد الواقع الدلالي للمصطلح، ولعل أبرز مرجع في هذا المجال كتاب "ميشال عاصي "مفاهيم الجمالية والنقد في أدب الجاحظ"، الذي قدم فيه أبرز تطبيق على هذا المنهج، إلا أنه لم يهتد فيه إلى نتيجة واضحة تطمئن من كان مهتما، والسبب في كل ذلك تغييب الباحث لعملية الإحصاء وتركيزه فقط على ما تم العثور عليه جليا.

إن ما أوسم نتائج الكتاب بالضحالة والعشوائية هوأنه عَدَّ مصطلحا ما لم يكن إطلاقا مصطلحا، كما أنه لم يدرس المفاهيم المنتقاة دراسة مصطلحية ممنهجة تجعلها محددة المعاني والخصائص والعلاقات، إضافة إلى ما سبق ذكره فقد تناول هذا الأخير مصطلحات نقدية معينة مثل (اللفظ والمعنى) على أساس أنها قضايا أدبية نقدية، وليس على أساس أنها مصطلحات نقدية[1] مما أهدر إمكانية تتبع تطور دلالة المصطلح أوتغير دلالته من استعمال إلى آخر على اختلاف المؤلفات والمؤلفين.

إن الاعتماد الصارم على معطيات المنهج الوصفي لا تؤدي بالضرورة إلى نتائج محمودة في مبحث المصطلح، لما يحدث من تغييب للجوانب التاريخية وما يحيط بذلك من تتبع لارتحال المصطلح زمنيا ومكانيا، إذ لا يمكن التفريط في هذين المعطيين عندما يتعلق الأمر بالمصطلح نقديا كان أم لغويا.

ج/ المنهج التاريخي الوصفي:

عمد بعض الباحثين إلى المزج بين المنهجين التاريخي والوصفي من أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية، ولعل أبرز من توخى البحث المصطلحي وفق هذا المنهج المزدوج، هوالباحث والناقد المغربي "إدريس الناقوري" في كتابه "المصطلح النقدي في نقد الشعر"، أين حدد معايير منهجه الجديد في تناول المصطلح بمجموعة من النقاط بدءً بقراءة نص الكتاب "نقد الشعر" مرات متكررة ومتأنية، من أجل تحديد أهم المصطلحات وتمثّل دلالاتها المختلفة.

[1] ينظر: إبراهيم أحمد ملحم، الخطاب النقدي وقراءة التراث، نحو قراءة تكاملية، ص154،153.

ثم القيام بعملية جرد وإحصاء شاملة لكل المصطلحات النقدية واللغوية دون تمييز بينها في درجة القوة والحضور داخل النص، وهنا يشير صاحب الكتاب إلى المصطلحات السابقة لعصر قدامة أو مزامنة له، مع تحديد رغبة صاحب "نقد الشعر" نفسه في اعتبار بعض المفردات اللغوية مصطلحات سواء كانت من وضعه هو، أومن وضع سابقيه من النقاد والفلاسفة، وقد اعتنى "إدريس الناقوري" كذلك بالسياق الذي يراه مسئولا على إعطاء اللفظ تميزا اصطلاحيا، عندما ينقله من دلالته اللغوية القاموسية والمجازية إلى دلالة أخرى يفهم منها معنى الاصطلاح.

اهتم "إدريس الناقوري" في دراسته لكتاب "نقد الشعر" بتحديد خلفية فكرية سليمة يقوم بوساطتها بانتقاء اللفظ الذي يتوفر على بعض الشروط الاصطلاحية مثل: "الاختصار والدقة والوضوح" على أن لا تحتمل اللفظة تأويلا يخرجها من القصد الاصطلاحي، كما شدَّدَ على الانتماء الصريح للفظة المنتقاة إلى واحدة من معاجم العلوم العربية التي سبق التأكيد على اصطلاحيتها من مثل علوم النحو والعروض، أو تحديد انتماء اللفظة إلى علوم عُدَّت دخيلة كالفلسفة وعلم المنطق.[1]

يبدو من خلال ما وصل إليه "إدريس الناقوري" من تحديد علمي سليم لمنهج التعامل مع النقد الاصطلاحي أن أحادية المنهج في التعامل مع هذا النوع من المعرفة غير مُجدٍ كثيرا، إذ لا يمكن الإبقاء على فكرة غض النظر على تكاملية المناهج، ثم إن الاعتماد على منهج واحد لم يصل بالبحث الاصطلاحي إلا إلى كثير من العشوائية والتميع، ولعل البحث وفق هذه الرؤية التوفيقية في النقد المصطلحي سيفتح المجال هو بدوره للنقد العربي من أجل رسم خطة سليمة تلغي نرجسية المنهج، وتتيح للباحث فرصة الاعتماد على أكثر من منهج واحد لفك شفرات النص وتدارسها.

وقد أشار الباحث الجزائري "السعيد بوطاجين" في مقدمة كتابه "الترجمة والمصطلح" إلى قصور المنهج الواحد أمام الدرس النقدي المتفرع، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بدراسة المصطلح عموديا أو أفقيا، "والحال أنه لا يمكن أبدا الحديث عن

[1] ينظر: المرجع نفسه، ص 155.

استقلالية منهج ما، هناك دائما امتداد للماضي في الحاضر، إما في تناغم أوفي انكسارات أو انقطاعات، لكنه قائم، لذا لا يمكن الحديث عن السيمياء دون استحضار اللسانيات والمنطق، ولا يمكن دراسة التداولية بمعزل عن البلاغة، ولا الأسلوبية بمعزل عن اللسانيات والبلاغة والبنيويات. ثمة دائما حضور صريح أو ضمني لأفكار ومصطلحات سابقة، أما الاجتهادات الأخرى فليست سوى إضافة على إضافة، إذ لا يعقل أن نتصور منهجا مستقلا بذاته وبمدونة مصطلحية لا تتقاطع مع المدونات الأخرى.[1]

4/سلطة المصطلح وعقدة المصدر:

يُعدُّ المصطلح بمثابة لغة داخل لغة إلا أنه يتميز عن لغة المتن بأنه لغة خاصة جدا، يعبر هو دون أن يقبل التأويل وتنساق هي فقط في فلك ما يخصصه من معرفة، يحدد المصطلح حيز المفهوم وتعبر هي عن مساحة الفهم، وانطلاقا من هذه الشخصية الصارمة التي فرضها المصطلح على كل المعارف تولدت عقدة المصطلح في الثقافة العربية.

يعيش المصطلح النقدي واللغوي في بيئة النقد العربي بين عقدتين الأولى متعلقة بسلطة الأصل أو المصدر والثانية منوطة بالذات، إذ يتبنى واضع المصطلح الأصلي مصطلحه بكثير من الانفعال والحماسة، ولذا تجد أن بعض النقاد العرب المعاصرين يصعب عليهم التمرد على سننهم الذاتية في التصنيف والاصطلاح بعدما كانوا قد استأنسوا لواحدة من المصطلحات واستساغوا رشاقته وصلاحه. [2]

إن اختلاف بيئات المصطلح سواء كان لغويا أم بلاغيا أم نقديا يعني بالضرورة اختلاف اللغات الأجنبية التي صدر منها هذا المصطلح، كيفما كان ميدانه المعرفي، إضافة إلى ما يصاحب تطور المعرفة الإنسانية وتجددها وكذا اختلاف المدارس والمناهج والمذاهب التي شكلت مرجعية تلك المعارف، كل هذا شكّل دافعا قويا إلى تعقيد

[1] ينظر: السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح، ص12،13.

[2] ينظر: عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص 56، مرجع سابق.

المصطلح النقدي ورمى به إلى هوة الاستعصاء والتخالف أقرب منه إلى التسوية والتواضع.[1]

وفي ضوء هذا التصور والخلفية الفكرية الضحلة نشأت معضلة المصطلح المتعدد للمفهوم الواحد، سواء كان داخل الثقافة الواحدة أو عندما تختلف الثقافات وهنا بالذات يصبح المسوغ أجدر، وهذا عينه ما يميز الساحة النقدية العربية وبخاصة بعدما تقوَّت الثقافة الأيديولوجية والعقدية، وتنوعت المرجعيات الفلسفية واختلفت المناهج والرؤى، وصار مشروعا جدا لِيُّ ذراع المصطلح القديم ذو البيئة التراثية الخالصة بكل نفحاتها الفلسفية والعقدية من أجل أن يكون جديدا، وقَبِل المصطلح الجديد رغم أنفه أن يكون قديما، وهذه نتيجة طبيعية جدا لذلك الاختلاف والتعدّد في الرؤية والمصطلح.

وفي مقاربة بريئة قدمها "السعيد بوطاجين" لمصطلح الحداثة أثار قضية المصطلح والعقيدة، حيث أشار إلى أن لفظة الحداثة مثلا تعبر عن التوجه الجديد في الفكر الكاثوليكي الساعي إلى تأوُّل تعاليم الكنيسة، وأن إخراج المصطلح عن سياقه الديني يضعنا أمام مفهوم آخر قلَّما يتواتر في الطروحات العربية، وبهذا المعنى يتم إلغاء الحدود الزمانية بين القديم والحديث، لأن الجانبين الشاعري والخالد هما الفاصلان الأساسيان بين هذا وذاك، ما يقودنا بالضرورة إلى الاحتكام إلى التحديدات وفق المنظور، أي وفق المنطلق لتفادي التعريفات العامة التي لا تأخذ في الحسبان مختلف الاستعمالات المتباعدة دلاليا ومفهوميا. [2]

إن هذه التحولات التي تطرأ على المصطلح الواحد هي التي تمنحه إمكانات التعبير المتعددة وتسمه بالاختلاف الدلالي، وهو ينتقل من الزمن أو يرتحل في المكان، وهذا حال المصطلحات السردية تمثيلا وهي تنتقل إلى الحقل الاصطلاحي العربي، كما أن دلالة المصطلح تتحدد إلى جانب الطابع التاريخي أي الموقع الذي يحتله في الحقل

[1] ينظر: عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص55.

[2] ينظر: السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح، ص117، مرجع سابق.

الدلالي الذي ينتمي إليها، ومعنى هذا أن لأي مصطلح موقعه الخاص في التراتبية النظرية، فكلما تطورت المصطلحات اتخذت دلالات جديدة بناء على المقتضيات التي عرفتها في نطاق عملية التحول.

إن الذي هو حق، هو أن التراث العربي غني جدا بمادة مصطلحية كثيفة، كيف لا؟ وهو نتاج مزج متناسق ومتكامل بين ثقافتي العرب والإسلام –إنْ صح هذا التصنيف-، إلا أن غنى المصطلح وثبات شخصيته مخبوء في استقراره الاستعمالي ومحموله المعرفي الذي تغذيه حضارته، كما أن للمصطلح الجديد شخصيته وهيئته التي تعكس واقعه وبيئته الثقافية المستقلة هي الأخرى عن باقي ثقافات العالم المحاقبة لها.

ولذلك فلما كانت المدلولات أسبق للوجود من دوالها، كانت الألفاظ وليدة للمعاني في أصل نشأتها فإذا ما ضمنت استقرار استعمالها وتواتر حضورها المعرفي والدلالي والحضاري صارت المعاني وليدة للألفاظ وخدما طيّعا لها بحكم التقدير والاعتبار.[1]

يجمع المصطلح بين صفتين اثنتين يضيع إذا ما فقد واحدة منها، تكمن الأولى في خصوصية المصدر وتتجلى الثانية في شمولية الاستعمال وهذا فقط الذي يضمن للمصطلح استقراره وحضوره، وسيُرمى بالخيانة ويُتهم بالخروج عن المفهوم الفكري متى تجاوز الخصوصية والشمول فواحدية المعنى ضرورة ملحة من ضرورات صناعة المصطلح أو صياغته وفق آلية من الآليات المعروفة في اللغة والنقد والفلسفة، إذ ستكون مهمة المصطلح جعل المتنافر متناسقا والمتعدد واحدا والتشرذم توافقا وتناغما.

من هذا الفهم يكتسب المصطلح أهميته رغم اختلاف البيئات المعرفية، بغض النظر عن صياغته الترجمية التي هي في الحقيقة واحدة من مراحل وضع المصطلح

[1] ينظر: عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص55،مرجع سابق.

وتشكّله ليضمن الثبات والاستقرار في مسيرته العلمية، مع الحذر من التفاوض خارج المعنى الأصلي له؛ لأن المفاهيم تحدد بعضها، وفي الوقت نفسه تهدم ذواتها أو تعطلها.[1]

إن الذي زاد من حدة الصراع ووسَّع من عقدة المبحث هو ذلك التصادم الذي حدث بين النقاد العرب الميالين إلى استعمال المصطلح النقدي التراثي، أملا منهم في ممارسة الإحياء من هذا الجانب حتى أن منهم من كان يرمي كل نقد جديد ومصطلح جديد بالخفة وعدم الأداء الجيد، مبرزين بالمقابل رصانة المصطلح القديم واستقراره الدلالي، ومن جهة أخرى حمل جيل من النقاد خريجي الجامعات الغربية أو حتى الجامعة العربية المنفتحة على الثقافات والمناهج الغربية مشروعا نقديا جديدا وبخاصة ما تعلق بالمصطلح والأداة، إلا أن الخطر لم يكن من التيارين بل كان من تيار ثالث حاول التموضع بين الاتجاهين ففقد سلطة المصطلح وعَكَّر نقاوة المعرفة، ويترتب على ذلك خطورة الاستعمال الاعتباطي في المصطلح لأن التحكم في المصطلح هو في النهاية تحكم في المعرفة المراد إيصالها والقدرة على ضبط أنساق هذه المعرفة، والتمكن من إبراز الانسجام القائم بين المنهج والمصطلح، أو على الأقل إبراز العلاقة الموجودة بينهما، ولا شك أن كل إخلال بهذه القدرات من شأنه أن يخل بالقصد المنهجي والمعرفي الذي يرمي إليه مستعمل المصطلح.[2]

إن سلطة المصطلح هي سلطة المعرفة الإنسانية بكل ما هو متجذر فيها من دلالات فكرية، هكذا يولد المصطلح معبرا عن تجربة إنسانية عميقة لا تسمح بأي استبداد معرفي خارج نطاق التجلي والاستقرار والتوفيقية في التعبير عن أبعاد تلك التجربة لغة وصورة وجمالا وأسلوبا. ولعل أبرز ما يدل على سلامة المصطلح في صناعته وبنائه هو واحدية المفهوم، بل هذا بالذات لازم من لوازم استقراره في الفكر النقدي والأدبي وأي خروج نحو تعددية المفهوم يجعل المصطلح يولد مشوها بلا هوية معرفية ولا صرامة فكرية، وهنا تبرز أزمة المصطلح من جهة التقبل والتطبيق وتوليد الدلالة.

[1] للاطلاع أكثر، ينظر: مجلة علامات، مج 8، الجزء30، 124.

[2] ينظر: أحمد بو حسن، مدخل إلى علم المصطلح، ضمن مجلة الفكر العربي المعاصر،ع61/60، ص84.

يجدر هنا التذكير بالسلطان المشترك بين المصطلح والمعرفة، إذ نجد الكثير من الكتاب والنقاد يستعملون مصطلحا واحدا بمفاهيم متعددة أو مفهوما واحدا بمصطلحات مختلفة ومتباينة نتيجة كثرة المصطلحات وتعددها وعدم استقرارها على مفهوم معرفي واحد، وهذا هو مركز الأزمة التي يواجهها المصطلح النقدي في الصراع بين سلطة المعرفة وسلطة المصطلح.

هذا الذي حدث مع مصطلح"poetics" لأرسطو حين تقبله النقد العربي ثم فجّرته الترجمة ووقع فيما بعد تحت سلطان المعرفة، حيث امتاز مصطلح "الشعرية" بين عدد كبير من المصطلحات القريبة منه، راوح عددها الثلاثون، نذكر منها تمثيلا "الشعرانية"،" القول الشعري"، "علم الشعر"، "الإنشائية"، "علم الظاهرة الأدبية"، "البويطيقا"، "علم الأدب"، امتاز بقدر وافر من الكفاءة الدلالية والشيوع التداولي، الأمر الذي جعل هذا المصطلح يهيمن على ما سواه، ثم تأتي بعده مصطلحات أخرى من طراز: الشاعرية، والشعريات والإنشائية.

وهكذا تختلط الشعرية بفعل الترجمة بموضوعها، وتتحول من مصطلح واصف يقترب من النقد الأدبي بمركزية المفهوم، إلى مصطلح موصوف يصبح هو نفسه موضوعاً لذاته يقترب أكثر من نقد النقد، ويعشو الأمران على القارئ، ونصبح إزاء شكلين للشعرية، قد يصحّ أن نسمي الأول الشعريات التطبيقية، ونطلق على الثاني الشعريات النظرية، وكما اختلف النقد العربي في ترجمة" الشعرية" اصطلاحاً، اختلف في تحديد مفهومها، وضبط مساحة اشتغالها، وتعيين موقعها من المفاهيم المتاخمة لها، فقد اختلفوا كذلك في تحديد الإطار المعرفي الذي ينتظمها إن كانت نظرية، علم، أم منهج.

يعني هذا أن سلطة المصطلح في العربية تستند بالدرجة الأولى إلى مصدره في حين تستند سلطة المصطلح في اللغات الأخرى وبخاصة الأوروبية إلى المصطلح في حدّ ذاته، فالمصطلح في الثقافة العربية هو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم

ما ينقل عن موضعه الأول.[1]، في حين هو كلمة لها في اللغة المتخصصة معنى محدد وصيغة محددة.[2]

جدير إذن أن نأخذ بعين الاهتمام الموازنة بين مصدر المصطلح والمصطلح نفسه، وصولا إلى تحديد مركزية المفهوم والمصدر في آن، توخيا لتحقيق الدقة والوضوح والاستقرار عند توسلنا المصطلح أثناء عملية النقد، فالمصطلح يبقى مفتاح المعرفة حين يتحدُّ العلم أوالفن بالتصور أو الفكرة التي هي بمنزلة الجوهر، لأن المصطلح عبارة تشير إلى جوهر الشيء أو بمعنى تدل على ماهية الشيء.[3]

5/قنوات تأسيس المصطلح النقدي:

يُصاغُ المصطلح النقدي وفق مجموعة من السبل والطرائق، وهو في ذلك مثل غيره من المصطلحات اللغوية والأدبية والبلاغية والعلمية، ولعل أهم تلك الطرائق هي:

أ/ الترجمة:

تُعدُّ الترجمة من أهم السبل التي تسهم في تلاقح الثقافات وتقارب الرؤى الفكرية بين مختلف الشعوب والأمم في العالم، بعيدا عن كل الفروقات العرقية والدينية واللغوية، ويبدو أن حتى موضوع الترجمة لم يسلم من الاختلاف والحذر الذين وسما الدرس النقدي العربي، فالترجمة إما أن تكون حرفية أي ترجمة لفظة بلفظة أو ترجمة المعنى أو الجمع بين النمطين معا، خاصة إذا ما تعلق الأمر بترجمة المصطلحات الأجنبية التي هي تكثيف شديد ومقصود للمعرفة، لذلك فأن المترجم يواجه صعوبات جمة إن على مستوى الاشتقاق اللغوي أو على مستوى الضبط الدلالي تفاديا للبس والارتباك الذي قد يصيب المقابل العربي المنتقى.

وقد وضع العرف النقدي العربي مجموعة شروط أو صفات على مشتغل الترجمة المصطلحية ضبط مداركه الترجمية وفقها، يقول أبو عثمان الجاحظ الذي حدد معالم ثلاث لفعل الترجمة في قوله: لابد للترجمان من أن يكون بيانه في نفس

[1] ينظر: أبو الحسن الجرجاني، التعريفات، ص16، مرجع سابق.

[2] ينظر: محمد جلوب البرهاني، تحليل أرسطو للعلم البرهاني، ص 140، مرجع سابق.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص140.

الترجمة، في وزن علمه فينفس المعرفة وينبغي أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول بها وإليها حتى يكون فيها سواء وغاية.[1]

تُعدُّ الترجمة إلى العربية نشاط فكري ومنهجي قديم، إذ عرفها عرب ما قبل الإسلام بفعل احتكاكهم بالأمم الأخرى، وكذلك برزت الترجمة في صدر الإسلام اعتبارها حاجة دينية وسياسية، كما شهد عصر بني العباس حركة نشطة على مستوى النقل والترجمة، وقد بلغت أوْجها على عهد المأمون- الذي كان معتزلي الاتجاه – منشئِ "بيت الحكمة" ببغداد، وقد اهتم العرب اهتماما واضحا بالترجمة في عصر النهضة الذي سماه بعض الدارسين "عصر الترجمة"، إلا أنه في الحقيقة هو عصر الترجمة الخدماتية التي تستجيب لحاجيات أجهزة الدولة العصرية وعمودها الفقْري، وفي الوقت الحاضر، تزايد الوعي بأهمية الترجمة وخطورتها في الوقت نفسه، وظهرت أعداد محترمة من المشتغلين بالترجمة في المشرق والمغرب معا.

أشار "السعيد بوطاجين" في كتابه "الترجمة والمصطلح" إلى الجهود العربية المبذولة في مجال الترجمة، وقد عرض إلى الجهود الترجمية في مصر والشام والعراق، وهي جهود مكفول لها الاحترام إلا أن الذي وصل إليه الباحث في قراءته لهذه المبادرات أنها لم تصل إلى المنشود منها، إذ أن أهم ما يمكن استنباطه من الاجتهادات الكثيرة التي اهتمت بالمصطلح وطرائق التعامل معه هو غلبة الغموض والتردد الناتجين عن عدم وضع خطة صارمة يمكن مراجعة جزئياتها عند الضرورة. مع ذلك فقد قدم الأفراد في بحوثهم المعزولة وفي بعض المجلات آراء وبدائل غاية في الأهمية من حيث التنقيب والتأصيل والمراجعة واقتراح مصطلحات بديلة ووافية.[2]

تتحكم في نشاط الترجمة مجموعة من الشروط كان قد جمعها الجاحظ في قوله السابق، إلاَّ أن أبرزها هو الأمانة في الترجمة، لأنها تضفي على النص المترجَم مصداقية ومشروعية هو بأمسّ الحاجة إليها. وإن كان بعض الباحثين قد ذهبوا إلى غير

[1] ينظر: الجاحظ، الحيوان، تر: عبد السلام هارون، ج 5، ص289، مرجع سابق.
[2] ينظر: السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح، ص103.

هذا الفهم، ومن هؤلاء "سعيد علوش" الذي يرى أن الأمانة في الترجمة ادعاء لا يسلم من القوادح، ما دامت تقوم على مقاييس خيانتها وانزياحها عن مستوى المماثلة إلى المغايرة[1]، والحق أن "سعيد علوش" المغربي يريد بالترجمة هنا الترجمة الأدبية التي هي عسيرة ومستعصية، إلا أن التزام الأمانة في ترجمة المصطلح العلمي والأدبي أمر متيسر ومتاح لعدم الحاجة إلى الذوق الفني والنفسي في العملية ذلك أن الترجمة هنا نشاط ابستمولوجي محض.

ب/ الاشتقاق:

هو نزع لفظ من لفظ جذري آخر شرط ملاءمتهما من جهة المعنى والتركيب وتغايرهما في الصيغة، ويكون ذلك بتحول الأصل الواحد إلى صيغ مختلفة لتفيد ما لم يفيد بذلك الأصل، مثال ذلك المصدر قراءة يتحول إلى قرأ ويقرأ وقارئ ومقروء وأقرأ، هذا التحول أو الاشتقاق تلحقه الأصول الدالة على الأفعال والأحداث، وهو أنواعه الأصغر السابق تعريفه وهو الأشهر، ثم الاشتقاق الأكبر وهو وجود تناسب بين اللفظين في اللفظ والمعنى مع اختلاف ترتيب الحروف مثل جبذ وجذب، وينضاف إلى ذلك توسع الاشتقاق ليشمل مصطلحات دخيلة على العربية، بيد أهنا أخضعت للقياس وأصبحت جزء منها : فهرست: فهرس، هندسة: هندس، دراهم: درهم...إلخ.[2]

والاشتقاق عند علماء الغرب أحد فروع علم اللغة التي تدرس المفردات، وتضع لها أشبه ما يكون ببطاقة ذاتية تحمل كل معلومات المفردة الخاصة بمصدرها وطريق وصولها إلى هذه اللغة والتغيرات التي طرأت عليها، فالاشتقاق هو علم تاريخ المفردات، فالاشتقاق بهذه الصورة هو إحدى أنجع السبل لنمو اللغات وضمان اتساعها وثرائها، ما يمكنها من العبير عن كل جديد فكري أو حياتي عام.

[1] ينظر: سعيد علوش، جمالية الترجمة الأدبية، مجلة علامات في النقد، مج12، ع45،ص188.

[2] ينظر: السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح، ص105.

ج/ النحت:

ويُقصَدُ به استخراج أو انتزاع كلمة واحدة من كلمتين أو أكثر من أجل الاختصار، على أن يكون هناك تآلف وتوافق بين اللفظ والمعنى المنحوت والمنحوت منه، وهو في الحقيقة اختصار لفظي عرفته اللغة العربية قديما، وقد احتاج إليه العرب لتعويض جمل كثر تداولها على ألسنة الناس فأشاروا إليها بهذا الاختصار من مثل: البسملة والحمدلة والحوقلة.

لا يلتجأ إلى النحت في توليد المصطلح إلا عند الضرورة لصعوبة وضع قواعد عربية له، تضبط ما يسقط من حروف الكلمات عند الالتحام، ومن المشهور عند النحات والصرفيين أن عملية النحت ظاهرة سماعية يقتصر على ما ورد من الكلمات في اللغة، إلا أن جهود بعض المجامع اللغوية جعلته قياسا وبخاصة فيما تعلق بأسماء الهيئات والمؤسسات وبعض الأجهزة.

يتوقف نجاح الكلمة المنحوتة على حسن جانبها الصوتي وقدرتها على الإيحاء بالمعنى الأصلي مع الحفاظ على استخدام هذا المعنى الأصلي معها بألفاظه قبل النحت، وقد اعتمد "عبد الملك مرتاض" كثيرا على تقنية النحت في تحديد بعض المصطلحات السردية والسيميائية، مثل مفردة "ركبرة" المنحوت من فعلي: ركب بمعنى ألف الكلام، وعبر بمعنى بلغ الرسالة، وكذلك مفردة "بدعدة" المنحوتة من: بدأ وعاد.

والحال أن النحت غالبا ما كان يجتهد لتغيير أشكال تعامله فلا يقرّ له قرار. ثمَّة استبدالات كثيرة حصلت على مستوى المجامع واتحاد المجامع ومكتب تنسيق التعريب بسبب استثقال بعض أشكال النحت. ومن ذلك على سبيل التمثيل متغيرات مرادف"Intertextualité". لقد انتقل من ما بين النصوص إلى البينصية إلى التناص، وربما استبدل لاحقا لو حدث تأصيل حقيقي وعوّض بالمقايسة، رجوعا إلى مصطلح أبي حيان التوحيدي.[1]

[1] ينظر: السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح، ص107.

د/ التعريب:

هو نشاط إنساني طبيعي يخص حركة التبادل بين اللغات، والمقصود به انتقال مجموعة من المصطلحات إلى اللغة العربية انتقال مقصودا وواعيا، على ألا تبقى هذه الكلمات المُهجّرة إلى اللغة العربية على حالها بل حدث تطويعها لمنهج العرب في لغتهم من جهة الصوت والبنية والإعراب والتصريف، وقد نهلت اللغة العربية من اللغات الهندية والتركية والعبرية واليونانية.

ونؤكد أن كثيرا من التعريب ليس ضروريا من حيث أن هناك ما يفي بمعناه، في اللغة العربية، لقد وجدنا في بعض الكتب مصطلح ستاتيك(statique). ولا نعتقد أن ذلك يتطلب اجتهادا لمعرفة ما يدل عليه: ثابت، جامد. أو ميكانيكي: آلي، وما إلى ذلك من المصطلحات الأخرى التي لها تواجد منذ القدم: "فونيم، مونيم، موتيف، سيميم...إلخ ".[1]

[1] ينظر: السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح ، ص110.